دراسة مشروع قانون المالية

رقم 70.19

للسنة المالية 2020

المملكة المغربية

مجلس المستشارين

عبد اللطيف أعمو
عدي الشجيري
التقدم و الاشتراكية

مداخلة المستشار عبد اللطيف أعمو
في المناقشة العامة للجزء الأول
من مشروع قانون المالية لسنة 2020

الخميس

05 دجنبر 2019

www.ouammou.net

مداخلة المستشار عبد اللطيف أعمو
في المناقشة العامة للجزء الأول
من مشروع قانون المالية لسنة 2020

05 دجنبر 2019

السيد الرئيس؛

السيد وزير المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة؛

السيدات والسادة المستشارون؛

بعد نحو ثلاثة أسابيع من مناقشة ودراسة مشروع قانون المالية الذي أحيل على مجلسنا، بعد الموافقة على مضامينه وتعديلها من طرف مجلس النواب. وهي مدة نال فيها المشروع حقه من المناقشة العميقة والصريحة، سواء من خلال أبوابه وبنوده أو من خلال مناقشة الميزانية الفرعية لكل قطاع وزاري، انتهت بتقديم تعديلات من مختلف مكونات المجلس في جو يسوده الهدوء والاحترام والمقارعة بين وجهات النظر، في محاولة لتسهيل مأمورية الحكومة، والإفضاء إلى نيل موافقة البرلمان على مشروع القانون المالي.

ومع كل دخول سياسي جديد يتجدد السؤال حول ما هي أهم الرهانات المطروحة على الأجندة الوطنية، وهل سيترجم مشروع القانون المالي هذه الرهانات التنموية، ويقدم عنها بوادر أجوبة مقنعة، ويستجيب بالتالي لانتظارات المواطنين على مستويات عدة ؟

لقد جاءت مناقشة مشروع قانون المالية في ظل تحد وطني كبير لصياغة نموذج تنموي جديد بعد عجز النموذج الحالي عن تلبية

الحاجيات المتزايدة لفئة واسعة من المواطنين : نموذج تنموي نطمح جميعا في أن يساهم في الحد من الفوارق الاجتماعية، ومن التفاوتات المجالية.

لكن الكل يشهد بفشل وتجاوز النموذج التنموي الذي حكم البلاد منذ عقود، وفي نفس الوقت لم نسمع من الحكومة، وبالخصوص من رئيسها، من خلال أجوبته على الأسئلة الشهرية المتعلقة بمناقشة السياسات العمومية، إلا عبارات الإشادة بما تقوم به ونجاح المشاريع التي أنجزتها وحسن التقائيتها في أهدافها.

الشيء الذي لا يسمح بتصور وجود أزمة أو خلل في النموذج التنموي القائم. ولقد كنا ننتظر أن تفصح الحكومة عن أسباب فشل هذا المشروع، على غرار ما ورد في الخطب الملكية منذ سنتين، وما هو شائع في أوساط الرأي العام.

إلا أن الحكومة أمسكت عن إفشاء أسباب الفشل، وتسترت بادعاء نجاعة مقارباتها وحكامتها، وحسن تدبيرها. وهو ما يكون مفارقة كبيرة بين الواقع والطموح.

مما يسمح بالقول بغياب الصراحة، وعدم الإفصاح للمواطنين عن مكامن الأزمة ووسائل وسبل علاجها.

والملاحظ أن مشروع القانون المالي 2020 يأتي في سياق اقتصادي يتميز بالبطء وبالركود، كما يأتي في أعقاب المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات التي لم تعر الحكومة توصياتها ما يكفي من الاهتمام، ولم تترجمها إلى تدابير ملموسة على أرض الواقع.

بجانب صعوبة واضطراب المجال الدولي والإقليمي والجهوي. وهو ما يفرض على بلادنا رهانات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، ترتبط أساسا بإبداع نموذج تنموي جديد، وباستكمال الأوراش التنموية الكبرى، وتنزيل القوانين التنظيمية وإخراج قوانين منظمة للقطاعات الاجتماعية، وبلورة سياسة جبائية جريئة، بجانب إصلاح القوانين الانتخابية، ونحن على بعد أقل من سنتين من الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، ... وغيرها

والقانون المالي ما هو إلا أداة لضبط النفقات والموارد المخصصة لتنفيذ السياسات العمومية، التي تشخصها القوانين والمراسيم التي صدرت لتنفيذها.

إلا أن الملاحظ أن عددا كبيرا من تلك القوانين والمراسيم رغم أنها دخلت حيز التنفيذ، إلا أنها ظلت عالقة لم تجد طريقا لها إلى التنفيذ، بسبب تجاهلها في القانون المالي الحالي كسابقيه.

وعموما، فالإجراءات التي يتضمنها مشروع قانون المالية لا تجيب عن المطالب المتنامية لمختلف الشرائح المجتمعية، مما يجعل مشروع القانون المالي الجديد فاقدا لروح المبادرة الخلاقة والجريئة ومفتقرا لرؤيا بعيدة الأمد ترتكز على خطاب سياسي واضح وعلى عناصر تأطيرية للعمل الحكومي تجعله مقرونا بحس اجتماعي قوي وملموس.

السيد الرئيس؛

السيد وزير المالية والاقتصاد وإصلاح الإدارة؛

السيدات والسادة المستشارون؛

إذا كان لا بد من الاختصار الذي يفرضه علينا التوزيع الزمني للمداخلات، فتعريف مشروع القانون المالي 2020 يمكن اختزاله في كلمات جامعة هي : «**الخوف**» و« **اللآعدل** » و «**الانتظار**»:

«**الخوف**» في غياب **الثقة**، و«**الإحساس بالظلم**» في غياب **العدل والإنصاف** ، و«**الانتظارية**» في غياب **الشجاعة والمبادرة**.

إن وضع مشروع قانون المالية 2020 في سياقه العام، يحيلنا على ظرفية وضعه بعد تعديل حكومي دعا إليه جلالة الملك في خطابه بمناسبة الذكرى العشرين لعيد العرش، في تزامن مع إعلان جلالته عن تعيين لجنة خاصة لإعداد النموذج التنموي المأمول، وفيه دعوة صريحة إلى ثورة حقيقية ثلاثية الأبعاد في القطاع العام: ثورة في التبسيط، وثورة في النجاعة، وثورة في التخليق.

كما أن فيه دعوة إلى مزيد من الجهد لرفع رهان العدالة الاجتماعية والمجالية بهدف استكمال بناء مغرب « الأمل والمساواة» للجميع وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وهو ما يعني القطع مع حالة الانتظار المصحوب باليأس من النموذج التنموي القائم في غياب بديل مقنع .

فالكل يستشعر بأن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ تدابير مستعجلة لإعادة هيكلة المجال السياسي وبنائه، تجنبا للفراغ الذي لا تقبله الحياة السياسية، وذلك باتخاذ مبادرات جريئة وقوية، من خلال مشروع القانون المالي بهدف إعادة المصداقية للسياسة، وخلق ديناميكية تمكن من إشراك الجميع وفتح حوار عمومي مسؤول من أجل ضمان إقامة نموذج تنموي بديل، إلا أن دار لقمان ما زالت على حالها.

فالبطالة في تفاقم، والتعليم في تراجع متزايد، ومؤشرات التأخر الحاصل في التربية والتعليم صارخة، وهزالة الخدمات الصحية وانكماش قطاع الخدمات العمومية، وانهيار وتضعضع أوضاع الطبقة المتوسطة واضح للعيان. وكل هذا يفاقم من أزمة «الثقة» ويؤججها.

وإذا استحضرنا مخاطر الجفاف التي هي على الأبواب بسبب تأخر التساقطات المطرية، والتقلبات المناخية التي تنذر بكوارث طبيعية، وارتباط المؤشرات العامة بسخاء السماء، فإننا نرى أن من واجب الحكومة الخروج من وضع الانتظارية المقلقة، والتي تطوق عملها وتحبط أدائها، حتى تترك المجال للآمال وللاطمئنان، وليسود جو من الثقة المحفز على المشاركة الشاملة للجميع.

وهو ما يعني كذلك أن تعلن الحكومة عن توجه عام انطلاقا من التوجيهات الملكية، وتعلن عن العناصر المؤطرة لعملها التنفيذي، وهو عنصر تعاقدي مؤسس لمشروع إصلاحي حقيقي، قد يعزز الثقة ويرفع من منسوبها. وهو ما لم تعتمده الحكومة الجديدة، وما لم نلمسه في مشروع القانون المالي هذا.

إن الدعوة الملكية إلى بناء مغرب « الأمل» و « المساواة » هي دعوة لزرع الثقة في النفوس، وبناء مغرب العدل والإنصاف، وبناء مناخ يعيد الثقة للمجتمع وللفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

إن انخفاض منسوب الثقة والخوف من المستقبل يترجمه تغليب الهاجس الأمني على الهاجس الاجتماعي للميزانية. وهو ما نلمسه من مشروع القانون المالي المغيب للجانب الاجتماعي، بحيث تستحوذ القطاعات ذات الطابع الأمني، الداخلي والخارجي، على ثلث الميزانية، فيما تذهب أكثر من 60 % من المناصب المحدثة لوزارة الداخلية، حيث رصدت لقطاع الأمن 77 مليار درهم، وجهت منها 31.6 مليار درهم للأمن الداخلي، و 45 مليار درهم للأمن الخارجي، فيما تم رصد 96 مليار درهم للميزانية المخصصة للدين العمومي.

وفي دعمه للجوانب الاجتماعية، خصص مشروع قانون المالية لسنة 2020 ما مجموعه 91 مليار درهم لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والصحة مجتمعة، بجانب إحداث 20 ألف منصب مالي (16.000 منصب لقطاع التربية والتكوين و 4.000 منصب لقطاع الصحة).

كما أن من مؤشرات ضعف الثقة عدم القدرة على تحفيز القطاع الخاص على توفير فرص الشغل، وإنجاح الإقلاع الاقتصادي، واحتشام مبادرات القطاع البنكي وضعف مساهمتها في دينامية تشجيع ريادة الأعمال وصعوبة ولوج المقاولات الصغيرة جدا، والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل .

ولم نلاحظ للأسف أي بوادر تحسن بهذا الخصوص في مؤشرات مشروع القانون المالي 2020 .

ومن علامات ضعف منسوب الثقة أن مشروع قانون المالية 2020 لا يحتوي على تدابير « شاملة » لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين. كما أن من التوصيات الرئيسية للمناظرة الوطنية الأخيرة حول الجبايات هي إعادة بناء الثقة بين إدارة المالية و دافعي الضرائب.

ونظن جازمين بأن لجوء الدولة إلى إعفاء مهربي الأموال مقابل إعادتها، يكرس«الإحساس بالظلم» في غياب «العدل»، إذ أن استمرار هذا الوضع، يعكس تسامح الدولة مع محتكري ثروة البلاد على حساب أوسع الطبقات الاجتماعية، مقابل الصرامة وعدم التسامح مع باقي فئات المجتمع.

وهو ما يؤدي، إلى تفاقم الإحساس بالظلم لدى الطبقتين الوسطى والفقيرة.

ولا نظن أن هذا الهدف الأساسي لتطبيع العلاقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب بتعزيز الشعور وتقوية الالتزام بأداء الضرائب، قد يتحقق في معزل عن تقوية عنصري « الثقة » و «العدالة » في منظومتنا الجبائية والمالية ككل.

كما وفر مشروع قانون المالية العديد من التدابير لتشجيع الاستثمار وتسريع التصنيع ومعالجة ضعف النمو. لكن إصرار الحكومة على الإبقاء على بعض المواد الغير المتسقة والغير المنسجمة مع مطلب تعزيز الثقة قد يحد من فعالية التدابير الحكومية.

فاعتماد المادة 9 مثلا قد يؤثر في منسوب ثقة المستثمرين الوطنيين والدوليين في دولة تضع مؤسساتها في منأى من القانون، وتتملص من مسؤوليتها، إذا تعلق الأمر بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة في حقها.

وهو لا يزعزع الثقة في الدولة فحسب، بل يمس كيانها، ولخير دليل على ذلك ما جاء في الكلمة التوجيهية لجلالة المغفور له الحسن الثاني في اجتماع بكبار رجال القضاء والمحاماة والعدول بالقصر الملكي بالرباط في 31 مارس 1982، حيث جاء على لسان جلالته: "***إن مسؤولية التنفيذ هي على ما أعتقد أكبر المسؤوليات، فعدم التنفيذ والتماطل في التنفيذ يجر المرء إلى تفكير آخر هو انحلال الدولة، بل أصبحنا أمام انحلال الدولة وعدم التخوف منها وعدم احترام كلمة القاضي، ويعني هذا أنه لا يبقى أحد مطمئنا على سلامة القضاء ولا على نزاهته ولا على السرعة في التنفيذ***".

كما أن تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية النهائية فيه ظلم وتحامل وتطاول للسلطة التنفيذية على السلطة القضائية. وهو تدبير مجحف وغير عادل وغير منصف. ويعتبر بقاء هذه المادة في مشروع القانون المالي، ضربا في العمق للنفس الاجتماعي الذي تروج له الحكومة في مشروعها هذا.

من جهة أخرى، نعتبر أن استمرار تسميم الأجواء السياسية وتأزيمها بسبب صراعات جانبية- تؤشر عن حملة انتخابية سابقة للأوان بين مكونات الحكومة الحالية - يجعل البنية المالية العمومية هشة وغير قادرة على رفع رهان « الثقة» و«العدالة» و«الفعالية » في الأداء الاجتماعي للحكومة.

عبد اللطيف أعمو